

أرنس يخشى من استمرار الوضع الراهن، الذي سيقود، في النهاية، الى مواجهة عربية - اسرائيلية شاملة. لذلك، فانه يسعى الى نزع فتيل الانفجار عبر توجهات سياسية ازاء الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وفي هذا السياق، كتب الصحفي أون بن - يشاي: «ان الانتفاضة تقف في مقدم أولويات أرنس، لانها ستتحوّل، في حالة استمرارها، الى صاعق يفجّر الحرب الشاملة المقبلة بين اسرائيل والدول العربية. وهي تشكّل، أيضاً، عاملاً رئيساً في قضم خطر لمكانة اسرائيل لدى الرأي العام الاميركي... ويؤمن أرنس بالضمانة التي توفرها 'الجزرة' أكثر من عبء 'العصا'، كوسيلة للتأثير في سكان المناطق [المحتلة]. فهو لا يتحدث بعبارات قمع الانتفاضة، أو تصفيتها التامة والفورية. وحسب تقديره، فان سياسة القبضة الحديدية في المناطق [المحتلة] يمكنها ان تشجّع المسارات الخارجية التي يُخشى منها فقط. وأضاف بن - يشاي شارحاً خطوات أرنس على هذا الصعيد، فكتب: «ان وزير الدفاع يسعى الى تحسين ظروف، وبنوعية، الحياة للفلسطينيين، وايقاف الازدلال والاحتكاك مع قوات الامن، اضافة الى البدء بحوار مع الزعماء المحليين يقود الى هدوء نسبي خلال فترة قصيرة. ومع مرور الزمن، يمكن، حسب رأيه، اقناع الفلسطينيين بايقاف العنف، والموافقة على الحكم الذاتي». ورأى بن - يشاي ان ثمة تناقضاً بين الوسائل المتبعة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية، التي حددها أرنس للمدى الطويل، وبين الهدف التكتيكي الفوري. ونقل عن جنرال قديم قوله، ان أرنس «يملك قائمة أهداف، وجدول أولويات واضحاً، واستراتيجية كذلك. وهو يعتقد بأن ذلك يقوده الى النقطة التي يريد الوصول اليها». وأضاف، لكنه «لا يملك خطة عمل مبلورة، التي من المفترض ان تتوفر له». وتابع الجنرال: «انا لست واثقاً كثيراً بأننا نستطيع توفير البضاعة التي يريدها. لكننا سنحاول» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٧/٦). أمّا على الصعيد السياسي، فان أرنس يستند، في معالجة مسألة المناطق المحتلة، الى نظرية تزعم ان السكان «تعبوا من الانتفاضة». وانهم أصبحوا على «استعداد لقبول ما تقترحه اسرائيل عليهم، أي حكم ذاتي حقيقي، وواسع، حتى لو لم ينظر [ياسر] عرفات ورجاله بالرضى الى ذلك... وكخطوة أولى، بدأ

وأشار زئيف شيف الى ان أرنس يدرك ان الوضع الراهن الحالي يتضمّن خطراً كثيرة. ولكن وزير الدفاع لا يملك القرار الحاسم في التوجّه المستقبلي ازاء المناطق المحتلة. فأيديه مكبّلة، حسب شيف. لذلك، أضاف، ان توقّع ان يجلب أرنس معه سياسة جديدة تشكّل مقترح طرق سياسياً مبالغ فيها كثيراً. ولاحظ ان محاولات سابقة له لاحداث تغييرات جوهرية ذهبت ادراج الرياح. «وقد حدث ذلك عندما لم يكن في حكومة [اسرائيل] أعضاء اليمين المتطرّف، مثل [رفائيل ايتان]، ويوفال نئمان، وغيوّلاه كوهين. وطالما ان مصير الائتلاف [الحكومي] موجود، أيضاً، في أيدي غاندي، فان هؤلاء لن يمكّنوا أرنس من تطبيق سياسة منفتحة أكثر في المناطق [المحتلة]. فكل أسلوب، يبدو في نظرهم ليبرالياً قليلاً تجاه الفلسطينيين، سيتمّ رفضه فوراً». وسأل: «لماذا يمنح [اسحق] شامير و[ارئيئيل] شارون تأييدهما لأرنس في صراع داخلي كهذا؟» (هآرتس، ١٩٩٠/٧/١٥). ورفض شيف الاتهام التي يمكن ان يبني أرنس مواقفه عليها، والمتعلقة بامكانية خلق قيادة بديلة من م.ت.ف. في المناطق المحتلة. وأضاف، ان الشخصيات التي

وكتب الصحفي اقنير ريغف، ان سياسة أرنس تجاه سكان المناطق المحتلة تستهدف، بالتالي، الحاق المناطق باسرائيل. وذكر الصحفي بأن أرنس كان طرح، قبل أربع سنوات، مثل هذه الافكار، ودعا، في حينه، الى «تمكين كل فلسطيني، اذا ما رغب، بالحصول على الجنسية الاسرائيلية، عندما تضمّ المناطق، وتنتقل الى السيادة الاسرائيلية» (عل همشمار، ١٩٩٠/٧/٢).